

كلمة السيد إدريس بنزكري رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة

الاجتماع الثاني عشر للهيئة
23 يوليوز 2004

تقديم

سبق لنا في الدورة السابقة أن أحطنا السادة والسيدات أعضاء وعضوات المجلس بسير تقدم عمل هيئة الإنصاف والمصالحة خلال المرحلة التحضيرية الممتدة من تاريخ التنصيب الرسمي يوم 7 يناير 2004 إلى غاية صدور ظهير المصادقة والنشر بالجريدة الرسمية يوم 10 أبريل 2004.

وقد واصلت الهيئة عملها خلال الثلاثة أشهر الماضية بفضل مجهودات أعضائها وفق خطة برنامجية مرحلية تتمحور حول الجوانب الدراسية والبحثية والعمل الميداني المرتبطة بثلاثة قضايا أساسية:

جبر الضرر وإعادة الاعتبار
كشف الحقيقة
الاستشارة وتبادل الخبرات

وترتبط هذه القضايا باختيارين استراتيجيين في هذه المرحلة المغطاة بالأنشطة والمتعلقين ب: مقاربة تشاركية تنبني على الاستشارة والتواصل عن قرب مع المستهدفين المباشرين بعمل الهيئة ومع الرأي العام برمجة تطويرية وهيكلية إدارية تنبني على التدبير وفق الأهداف المرتبطة بكل قضية من القضايا السابق ذكرها.

الأهداف العامة المسطرة خلال المرحلة

- إنجاز التحليل القبلي للملفات
- إعداد قاعدة البيانات
- إعداد دعائم العمل "استثمارات، استبيانات..."
- إعداد موقع الهيئة على الأنترنت
- إعداد مساطر العمل الداخلية
- إنجاز مركز التوثيق

- وضع بنية لاستقبال وتوجيه وإرشاد الضحايا

الأهداف الخاصة المسطرة حسب مجالات الاشتغال

التحريات

تجهيز الملفات الفردية لحالات مجهولي المصير الأكثر حضورا
وضع لائحة المختفين خلال التسعينات والشروع في التحري بشأنها
عقد استشارات حول حالات المتوفين بهدف تجهيز ملف مقابر تازمامارت ومكونة وأكدز
وتحضير المراسيم المتعلقة بها
وضع اللائحة المرجعية الأولية لحالات الاختفاء
وضع لائحة للمتوفين بمراكز الاعتقال الأخرى

جبر الضرر وإعادة الاعتبار

معالجة الحالات الصحية المستعجلة
دراسة الملفات التي صدرت في شأنها مقررات هيئة التحكيم السابقة
إعداد فلسفة / البرنامج العام لجبر الضرر
إعداد مشاريع / نماذج المقررات

الدراسات والأبحاث

إعداد كرونولوجيا سياسية على أساس الأحداث موضوع اختصاص الهيئة
إعداد بيبلوغرافيا شاملة حول الأحداث
إعداد تقارير السياق التاريخي للأحداث موضوع الاختصاص
إنجاز سلسلة من الندوات العمومية الاستشارية

الأنشطة المنجزة والآفاق المستقبلية

1. استكملت الهيئة في هذه المرحلة عملية الاتصال والتواصل مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان موضوع اشتغال الهيئة وذلك في إطار استكمال البيانات والمعطيات حول الملفات التي اعتبرتها الهيئة ذات أثر قوي في عملية البحث الأولي عن استجلاء مصير بعض الحالات المرتبطة بالاختفاء القسري المجهولة المصير وحالات الأشخاص المتوفين في مراكز الاعتقال، وانكبت الهيئة على الخصوص في هذه الفترة على استمزاغ آراء العائلات حول المتوفين بتازمامارت وقلعة مكونة وأكدز وكذلك الشروع في المشاورات الأولية مع السلطات العمومية بشأن التدابير العملية والإجرائية لحل مشكلة المقابر والمدافن بعد أن توفرت لدى الهيئة قناعة بمطالب العائلات أو ذوي حقوق هذه الفئة من الضحايا.
وقد مكنت عملية التحريات الأولية التي قامت بها الهيئة سواء من خلال الاتصالات المباشرة أو من خلال تنقيح وتنقية اللوائح المتوفرة لديها من التوفر على لائحة مرجعية أولية بشأن

حالات الاختفاء القسري مجهولي المصير منهم وعلى الخصوص بعض النماذج المعروفة إضافة إلى بعض حالات الاختفاءات في التسعينات والمتوفين في تازممارت وأكدرز وقلعة مكونة. كما مكنتها الزيارات المتعددة للمناطق الجنوبية إلى تكوين رأي أولي بخصوص حالات الاختفاء، مجهولي المصير منهم أو المتوفين التي أعلن عنها سواء من خلال شهادات الضحايا المفرج عنهم أو إفادات ذويهم.

كما تجذر الإشارة إلى أن المنهجية المعتمدة لا تقتصر فقط على الاستماع والتحري الميداني، بل توسعت لتشمل جانبا دراسيا وذلك من خلال تجميع وتحليل العديد من اللوائح المرتبطة بهذه الحالات سواء منها المعدة من قبل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أو تلك المعدة من قبل المنظمات الحقوقية الوطنية أو الخاصة بفريق عمل الأمم المتحدة حول الاختفاء القسري.

2. انطلاقا من أحد الاختصاصات الموكولة للهيئة بمقتضى نظامها الأساسي والقاضي بالقيام بتقييم شامل لمسلسل تسوية ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عبر الاطلاع على تجربة هيئة التحكيم السابقة، انكبت الهيئة في المرحلة التي يشملها هذا التقرير على دراسة وتحليل مجمل الملفات التي سبق أن اتخذت بشأنها الهيئة السابقة قرارات تحكيمية سواء بالتعويض أو صرف النظر أو عدم الاختصاص وذلك بغية تكوين رأي عام لدى الهيئة حول طبيعة ونوعية الاجتهاد الذي قدمته الهيئة السابقة. بالإضافة إلى ذلك ورغبة من الهيئة في إشراك الرأي العام الوطني في رسم سياسة الهيئة في العلاقة مع جبر باقي الأضرار، ارتأت أن تعتمد إلى استطلاع رأي الضحايا حول الأثر الاجتماعي للتعويض السابق عليهم وأن تستمزج رأي المنظمات الحقوقية الوطنية في هذا الباب والذي تمثل في عقد لقاءات مع بعض المنظمات الحقوقية سواء العاملة بالداخل أو تلك المشتغلة بدول استقبال المهاجرين المغاربة. كما تتكبد الهيئة حاليا من خلال فريق مصغر من أعضائها على دراسة الوثائق الداخلية للهيئة السابقة وعقد لقاءات مع بعض أعضاء هيئة التحكيم السابقة كيما يتسنى لها استخراج عناصر التفكير الأولية للتقييم من جهة ولتأسيس النقط المرجعية للخبرة الدولية التي ستلجأ إليها الهيئة في العلاقة مع موضوع التعويض.

3. التحليل القبلي والتجهيز الأولي للملفات: توخيا للنجاعة والدقة في التعاطي مع ملفات الضحايا ونظرا لجسامة المهمة المطروحة على الهيئة وهي النظر في كافة الطلبات المقدمة إليها في الأجل الجديد الذي فتحته مباشرة بعد تنصيبها أو الملفات الموروثة عن الهيئة السابقة والتي وردت عليها خارج الأجل، قامت الهيئة بتكليف تدبيري وعقلاني لأحد فرق عملها الإدارية وذلك عن طريق وضع آلية خاصة مكونة من نشطاء المنظمات الحقوقية الوطنية ومجموعة من المساعدين القانونيين وذلك بهدف التصنيف والتجهيز الأولي لملفات الضحايا وكذا لتطعيم قاعدة البيانات التي تشكل ذاكرة مؤسساتية للهيئة في هذا الموضوع، الشيء الذي مكن الهيئة من:

التصنيف الأولي للملفات حسب المجموعات والأحداث الكبرى المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعلى الخصوص الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.
استخراج القضايا الإشكالية التي تحتاج إلى التفسير الفقهي القانوني

حصر لائحة الوثائق المطلوبة لاستكمال البيانات وتجهيز الملفات
إعداد نماذج المراسلات الجوابية للضحايا وواضعي الطلبات
الشروع في تعبئة قاعدة المعلومات
وسينكب الفريق قريبا على:

التصنيف حسب فئة الضحايا
التصنيف حسب طبيعة الانتهاكات وأنواعها
تحليل إحصائي وجيوغرافي للانتهاكات

ولا مناص من التذكير بأن هذا التصنيف والتحليل ستكون له أهمية بالغة في تحضير المرحلة المقبلة من عمل الهيئة خصوصا في موضوعين أساسيين، باشرت الهيئة التفكير فيهما، ويعلق الأمر بجلسات الاستماع للضحايا والتقارير النهائي. وجدير بالذكر أيضا، أن عمل التحليل القبلي، يشكل لحظة مفصلية في إعادة رسم البرمجة المستقبلية الخاصة بفرق العمل من جهة وفي رسم سياسة الهيئة فيما يخص جبر الضرر سواء على النطاق الفردي أو الجماعي.

4. لقد رسمت الهيئة منذ اجتماعاتها الأولى سياسة تواصلية يتقاطع فيها ما هو تواصلية إخباري بما هو اجتماعي، واتخذت هذه السياسة من ناحية الأجرأة أشكالاً متعددة، من ندوات صحفية إلى لقاءات فردية مع وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة، غير أن التركيز قد تم في المرحلة الماضية على اللقاءات الفكرية والاستشارية مع الباحثين والجامعيين سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى الندوات العمومية التي حددت لها الهيئة هدفين مركزيين يتمثلان في توفير مناخ فكري حر ورصين لمختلف التيارات الحقوقية والسياسية للمساهمة في معالجة القضايا المرتبطة بالإنصاف والمصالحة وفي إضفاء الشفافية على أشغال الهيئة وتسهيل انفتاحها على المجتمع المدني والسياسي، وهكذا عملت الهيئة على تنظيم ندوتين عموميتين الأولى بمدينة الرباط حول كتابات الاعتقال السياسي والثانية بمدينة مراكش حول عنف الدولة، وستعمل على استكمال برنامج الندوات العمومية المسطرة سلفا مع إعطائها بعدا لامركزيا وكذلك برمجة مجموعة من اللقاءات المفتوحة حول موضوعات محددة أو تعريفية بالهيئة أو سلسلة من الأبواب المفتوحة داخل الجامعات ومراكز البحث.

ولأن العلاقة مع الضحايا، يشكل بالنسبة للهيئة ليس فقط لحظة يتم استثمارها كمصدر لاستكمال المعلومات والبيانات، بل يتعدى ذلك ليؤسس لمقاربة جديدة لهذه العلاقة والتي تتدرج بدورها في عملية التواصل الاجتماعي، فقد شكلت الهيئة وحدة إدارية خاصة باستقبال وتوجيه وإرشاد الضحايا بغرض حل بعض المسائل الاستعجالية الإدارية منها أو الصحية وكمرحلة أولى للاستماع في أفق رسم سياسة الهيئة فيما يتعلق بإسماع صوت الضحايا والاستفادة من التاريخ الشفوي بغية إعادة نسج الذاكرة الفردية والجماعية وذلك بهدف إرساء مقومات المصالحة وتجاوز جراحات الماضي بشكل عقلاني ومنظم ووفق قواعد سليمة وفعالة.

5. الاستشارة، تبادل الخبرات وترصيد التجارب الدولية: عملت هيئة الإنصاف والمصالحة منذ تأسيسها، على عقد جلسات عمل مع خبراء المركز الدولي للعدالة الانتقالية وذلك قصد

التباحث والتشاور في أشكال التعاون بين المركز والهيئة، توجت هذه اللقاءات الأولية بالاتفاق على التعاون المستمر وفق برنامج مرن ومنفتح وتشاركي ومتطور مع تطور أشغال الهيئة وحاجياتها سواء من ناحية الخبرة المرتبطة بمضامين اشتغالها أو الخبرة التقنية المرتبطة بالتدبير والتخطيط الإجرائي للأنشطة والمهام المنوط بالهيئة القيام بها، وهكذا نظمت الهيئة الاجتماع الخامس **لمدراء وخبراء لجان الحقيقة بالعالم** شارك فيه، إلى جانب أعضاء الهيئة، أعضاء من الطاقم الإداري وممثلو المنظمات غير الحكومية المغربية المهتمة بحقوق الإنسان وثلاثة مستشارين في المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ممثلون عن إدارات لجن الحقيقة من البيرو وإفريقيا الجنوبية وغانا وسيراليون وغواتيمالا وتيمور الشرقية. وقد تناول اللقاء، مواضيع تهتم عمل هيئة الإنصاف والمصالحة، كالتقرير الختامي وجلسات الاستماع العمومية والاستراتيجية التوافقية وذلك رغبة من الهيئة في تقاسم تجارب لجان الحقيقة التي حظرت اللقاء. كما استضافت على مدى أسبوع خبيراً دولياً مشهود له بكفاءته وأبحاثه في مجال التعويض وبرامج الاسترداد الكامل، بغية التباحث معه حول موضوع التعويض وسياسة الهيئة بخصوص برنامج جبر الضرر وإعادة الاعتبار للضحايا وللمجتمع، وستستمر الهيئة في نفس المنوال سواء مع الخبراء الدوليين أو رجال ونساء الفكر والبحث العلمي المغاربة من مختلف الجامعات ومراكز البحث ببلدنا.

الأفاق المستقبلية

يبدو لنا أنه من المفيد جداً، العمل خلال الثلاثة أشهر المقبلة وفق خطة أكثر تأثيراً في المحيط وذلك عبر ضمان حضور أقوى للهيئة في الفضاء العمومي وذلك باستثمار العديد من المداخل وسلسلة من العلاقات، كما يفترض في الهيئة العمل على توسيع دائرة تحالفاتها عبر إشراك أوسع فئات المجتمع في التفكير وبلورة الاقتراحات المتعلقة بمضامين وأشكال تدخلها.

وفي هذا السياق نقترح المبادرة ب:

العلاقة مع الحكومة: برمجة لقاء مع السيد الوزير الأول والسيد وزير الصحة والسيد وزير الشؤون الإسلامية والسيد وزير الداخلية

العلاقة مع الأحزاب: الاستجابة لطلب اللقاء الذي تقدم به كل من حزب التقدم والاشتراكية

والحركة الشعبية، والمبادرة بمراسلة باقي ألوان الطيف السياسي المغربي

العلاقة مع الجامعة: عقد لقاءات تواصلية داخل الجامعات المغربية، "أول لقاء بكلية الحقوق بالبيضاء يوم 26 يوليوز"

على المستوى الأفقي

إطلاق عملية التحضير لإعداد التصورات والفلسفة العامة وطرق الاشتغال فيما يتعلق ب:

جلسات الاستماع العمومية

التقرير النهائي

القيام بدراسات متخصصة حول الأبعاد السياسية والسوسيولوجية للانتهاكات

الحركية الاجتماعية والانتهاكات: دور المجتمع المدني والحركة الحقوقية

التربية، الذاكرة: أي تصور، أية مقارنة في أفق إنجاز التوصيات وضمانات عدم التكرار
النوع الاجتماعي والانتهاكات

على مستوى البرامج التحريات:

1. التدقيقات المنهجية: انطلاقا من الدروس المستخلصة من نتائج المرحلة الأولى من التحريات، يبدو من الأهمية بمكان الانكباب على تدقيق بعض الجوانب المنهجية المرتبطة بالاستماع واستقبال الضحايا،

مراجعة أسلوب التحريات في أفق العمل الميداني الذي ستقدم عليه الهيئة في بعض المناطق (الريف، الأطلس المتوسط، أزيلال، المنطقة الشرقية...) وكذلك حتى نتمكن من الاستجابة لمطالب فريق جبر الضرر بخصوص التحري في ملفات أو مجموعات محددة

2- تحليل السياقات والظواهر: نعتقد أن جزءا هاما من العمل، يفترض أن ينصب في المرحلة المقبلة على الجوانب البحثية والدراسية المرتبطة بالاختفاء والاعتقال التعسفي والمحاکمات السياسية الكبرى

إعداد سيناريوهات تقديم نتائج المرحلة الأولى من التحريات وحل مسألة المقابر
إعداد منهجية التعامل مع الحالات المعقدة " بنبركة نموذجا"

3. جبر الضرر

استكمال الإطلاع على ما قامت به الهيئة السابقة في أفق إعداد تقرير تقييمي للتجربة السابقة
رسم سياسة واضحة من حيث المبادئ التي ستتبعها الهيئة في جبر الضرر والتعويض،
الشيء الذي يفترض:

تحديد المعايير: القوانين المطبقة، أصناف الانتهاكات وطبيعتها
تحديد وتوضيح المقاييس بالنسبة للتعويض (وحدات الحساب)
دراسة الأثر على الضحايا
التأثيرات المرتقبة على المجتمع
استشراف انعكاسات هذا الأثر على الحلول المرتقبة

4. الدراسات والأبحاث

تنسيق عملية الاستماع لشهود العصر
تحليل عميق وتركيب للسياقات التاريخية للأحداث
تنسيق ومرافقة الدراسات الموضوعاتية المتخصصة
استكمال الاستشارات العلمية والفكرية